الحكومة الإسرائيلية تبدأ بتنفيذ مشروع التوطين قبل إقراره

لاحظ المراقبون ان الحكومة الاسرائيلية قد تعمدت في جلستها الاخيرة ان تناقش موضوعي توطين اللاجئين وما وصفته "سبل المحافظة على الامن والنظام في الضفة والقطاع" في نفس الوقت وفي جلسة واحدة. ورأى المراقبون في الجمع بين "الموضوعين" تأكيدا لما كانت قد اشارت اليه بعض الاوساط الاسرائيلية بأن "هدف التوطين هو حل المشاكل الامنية الاسرائيلية".

هذا واعلن ان مجلس الوزراء الاسرائيلي لم يتخذ قرارات نهائية بالنسبة لهذين الموضوعين حتى الان. لكن "اسحق شامير اجمل النقاش حول موضوع التوطين بالقول "انه سيجرى البحث حول ابعاده المختلفة بما في ذلك مشكلة التمويل وقضايا قانونية اخرى". واوضحت صحيفة "جيروزلم بوست" بان احدى الجوانب القانونية تتعلق بملكية الاراضي التي اقيمت عليها المخيمات والتي تعتبر جزءا من اراضي المدن والقرى العربية المجاورة لها ! ويبدو ان المقصود بذلك هو مصادرة "اراضي المخيمات" بعد ازالتها ونقلها الى اماكن جديدة ستجرى مصادرتها ايضا. وصرح وزير الاستيطان الاسرائيلي "مردخاى بن بورات" بهذا الصدد بان الوزراء الاسرائيليين قد ناقشوا مختلف الاقتراحات بصورة عميقة.

اما بالنسبة لموضوع "حفظ الامن والنظام" فقد قالت الصحف الاسرائيلية بان وزراء "الدفاع والشرطة والعدل" قد تقدموا باقتراحات مشتركة لعلاجه. واوضحت صحيفة "جيروزلم بوست"! بان هذه الاقتراحات لم تتضمن اى اشارة الى تقرير لجنة كارب حول اعتداءات المستوطنين على المواطنين العرب في الضفة الغربية. واضافت الصحيفة بان المسؤولين الاسرائيليين قد تروا تجاهل التقرير المذكور لانه حسب تقديرها يتجاهل ما يوصف "بالاعتداءات العربية على المستوطنين"!

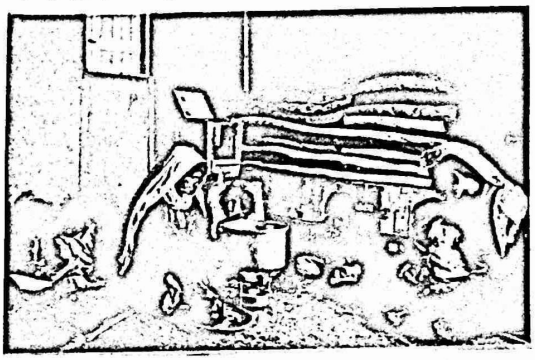

قضيتنا جزء من القضية الفلسطينية بشكل عام ولا تحل الا بحلها

وفي غضون ذلك واصلت سلطات الاحتلال اجراءاتها لتنفيذ مخطط التوطين فقد تسلمت بلدية خانيونس في اواسط الشهر الجاري كتابا من نائب رئيس فرع تأهيل اللاجئين "في قطاع غزة "الداد سجيق" جاء فيه ان سلطات الاحتلال ستمضي قدما في تنفيذ مشروع "التوطين" في منطقة "بلوك و" وذلك بالتعاون مع سكانها ـ كما تدعي.

وكانت السلطات العسكرية في القطاع قامت ، الاسبوع الماضي ، بابلاغ اللاجئين من سكان منطقتين في مخيم خانيونس بضرورة اخلاء منازلهم خلال مدة اقصاها آذار القادم تمهيدا لبدء تنفيذ مشروع "التوطين".

ومن جهة اخرى ، كانت وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة قد اعلنت عن عدم مقاطعتها لهذا الاجراء اذا ما تم بناء على موافقة اللاجئين ،ولكنها تعارض اكراههم على قبوله(!)

والجدير ذكره ان المواطنين عبروا ، في مناسبات عديدة، عن رفضهم قبول هذا المشروع الهادف الى تصفية قضيتهم العادلة. وعلم ، ايضا ، ان السلطات العسكرية في غزة تقوم حاليا باعداد منطقة النصر ، شمالي غزة، لانشاء مبان سكنية فيها لنقل سكان مخيمي الشاطئ وجباليا الى تلك المباني حسب مشروع بن بورات اما في مخيم الدهيشة فلا تزال السلطات العسكرية تحتجز عشرات من تصاريح العمل ورخص البناء والسواقة كما ان شوارع المخيم لا زالت مغلقة.

ومن ناحية اخرى تم يوم الثلاثاء الماضي ١/٢٤ مناقشة قضايا مخيم الدهيشة المرفوعة الى المحكمة الاسرائيلية العليا بخصوص هدم البيوت المحاذية للشارع الرئيسي واغلاق مداخل المخيم. بواسطة المحامين التقدميين فيلبتسيا لانغر وجواد بولس، وقد حضر الجلسة عدد كبير من اهالي المخيم وعدد من المسؤولين العسكريين.

وقد اصدرت المحكمة قرارا بعدم هدم البيوت المحاذية للشارع الرئيسي ، ومما يذكر ان عشر عائلات كانت قد استصدرت امرا احترازيا بهذا الخصوص قبل حوالي شهرين.

اما بخصوص مداخل المخيم المغلقة فقد تم الاتفاق بطلب من المدعي العام على تشكيل لجنة مكونة من اهالي مخيم الدهيشة والمحامين ومندوبين عن سلطات الحكم العسكري، من اجل الكشف والاطلاع على الظروف التي يعيشها اهالي المخيم . هذا وقد وعد المدعي العام المحامين بزيارة للمخيم خلال الاسبوعين القادمين هذا وتم سحب القضية بهذا الخصوص من المحكمة شريطة ان تعمل السلطات على فتح الشارع الرئيسي في الايام المقبلة، واذا لم يتحقق ذلك سيقوم اهالي المخيم بالطلب ثانية المحكمة العليا لاعادة البت مجددا في المسألة نفسها.

وخلال الجلسة شرحت المحامية لانغر الظروف الصعبة التي يعيشها سكان المخيم نتيجة ممارسات السلطات ضده وشبهت وضع مخيم الدهيشة الان "الغيتو" ولا بد من حل القضايا المتعلقة به.

وعقبت المحامية لانغر بان سير الجلسة كان في صالح اهالي المخيم.

واضافت "لانغر" انه ليس من السهل ان تكسر السلطات العسكرية ومن خلال هيئة عليا تنازلا عما اقدمت عليه بصورة مباشرة لان ذلك يفتح عليهم ابوابا اخرى، ويفرض عليهم بالتالي ان يقوموا بفتح الشوارع المغلقة في المخيمات الاخرى.

شكاوى المواطنين

يشكو اهالي حي الحردوب حنويي منطقة الطور / القدس من انعدام الخدمات البلدية الضرورية ـ كالمجارى والتنظيفات . حسب يقول احد سكانه :

"اننا في هذه المنطقة نع عدم وجود المجارى البلدية اضطررنا لتجهيز حفر امتصاص لكل عائلة ـ وهي لا تلبث ان تمتلئ وتفيض في الشوارع المحيطة بالمساكن. وتصبح وسط ملائما لتكاثر الحشرات والحشرات ، وتسبب الرائحة الكريهة التي يتضرر منها السكان حيث ان كثيرا من الحالات المرضية التي اصابت اطفالنا كانت من جراء انتشار الحشرات منها

والبلدية طبعا تتغاضى عن تلبية نداءاتنا المستمرة والخاصة بحفر مجارى صحية على الاقل بامتصاص الحفر المقامة . مما يضطرنا لتنظيف هذه الحفر على حساب الخاص. ويزيد عبء آخر على كاهلنا غير اعباء ومصروفات الادوية والمستشفيات وغيرها.

وتابع قائلا : "وعمال البلدية (النظافة) على خلاف العاملين والاحياء اليهودية لا نراهم الا في المناسبات ؟!! ولا يفون بواجباتهم ازاء الاوساخ والقمامة التي تتجمع مدة ثلاثة اسابيع متواصلة. مما يضطرنا الى حرق حفاظا على صحتنا وعيالنا.

واضاف "كنا قد ارسلنا عرائض وكتب للبلدية بهذه الخصوص قبل وبعد الانتخابات لكن لا حياة لمن تنادى.

وتساءل "هل يعقل ان بلدية "كوليك" !! تسارع بادراء واجباتها تجاه المواطنين العرب مطالبة اياهم في تحصيل الضرائب المختلفة التي تزداد يوما بعد يوم. فمطلوب مني هذا الشهر ٢٢ شيكل بدل ضريبة (الارنونا) لغرفتين فقط اعيش بهما وعائلتي المكونة من ٦ افراد ، ولم ادفع المبلغ في الموعد المحدد ٢/١٠ سيتضاعف المبلغ ليصل ٩٠٧٦ شيكل. ترى افعل وماذا سيفعل غيري المواطنين ونحن لا نملك العقرر. وان استطعنا دفع الارنونا فهل ستلبى البلدية خدماتها اتجاهنا ١٠٠؟

وصلتنا رسالتكم

تل الزعتر بدون مرافق عامة

بعث لنا الزميل كايد ابو حشيش / قطاع غزة تحقيقا جيدا عن المشروع السكني المعروف باسم مشروع مرتجى او كما يطلق عليه السكان "تل الزعتر". المشروع، يقول الزميل ابو حشيش "اقيم قبل ١٠ سنوات تقريبا على منطقة مرتفعة في الجهة الشمالية الشرقية من مخيم جباليا وكان هذا المشروع وغيره من مشاريع مماثلة بمثابة منافس لمشاريع توطين اللاجئين "ان حاز التعبير" .. ويضيف الزميل ان سكان المشروع ـ لا بذكر عددهم ـ دفع الواحد منهم كل ما يملك ثمنا لقطعة الارض ودفع ما يعادل مبلغ ٢٠٠ دينار اردني، بموجب ايصال ، من اجل المرافق العامة لكن لم يتم ولا انشاء مرفق واحد من المتفق عليها عدا الماء والكهرباء فلم يتم رصف الشوارع ولم تقام خطوط للمجارى كما لم يتم بناء المستوصف ولا روضة الاطفال. وينوه الزميل ابو حشيش ان صاحب المشروع خصص اربع قطع من الارض لهذه المشاريع منها القطعتين ٣٠ ، ٣١ . وهي مثبتة في الخارطة الهيكلية للمشروع.

واحرى الزميل عدة مقابلات مع سكان المشروع منهم المعلمين علي سرحان ، عبد الرحمن تايه وابراهيم حماد ، والمواطنين ابو ماهر وابو عمر والطالب جمال ابراهيم وجميعهم اكدوا صحة المعلومات السابقة وقالوا انهم تقدموا بشكاوى لجهات مختصة ولانهم لا يمثلون السكان بصفة رسمية نصحوا بتشكيل جمعية "عثمانية" وفعلا تقدموا بطلب الى الداخلية لكن الجواب وصل بالرفض. وبشيرون الى ان مشكلتهم تضع في تشابك معقد بين عدة جهات منها المجلس المحلي لجباليا البلد وبلدية غزة. ويشير المواطن ابو عمر ان صاحب المشروع تفهم ووعد بان يعيد لنا مبلغ ١٠٠٠ دينار وان نبني مستوصف وروضة قرب المسجد على الشارع العام . لكننا رفضنا هذا العرض".

ولاستكمال التحقيق ، ولكي يكون متوازنا ويعكس الصورة من جميع جوانبها كان على زميلنا ان يتوجه بالاستفسار عن المعلومات وغيرها التي عرضها الاهالي الى صاحب المشروع والى رئيس المجلس المحلي لسماع اجاباتهم وربما لتقريب وجهات النظر.

نشكر الزميل على جهوده الخيره التي بذلها في عمل هذا التحقيق القيم. ونامل ان يداوم على مراسلتنا.

غسان على الدرب

الصديق عبدالله حسين / غزة ارسل لنا قصيدة بعنوان غسان على الدرب قدم لها بهذه الكلمات "الى روح المناضل والرفيق على الدرب.. الى روح المعلم والاستاذ ومربي الاجيال ومثقفها.. اكتب هذه الكلمات المتواضعة" . والقصيدة رغم ما تعكس من صدق المشاعر ورغم ما يلمس فيها من حرارة العواطف الا انها من الناحية الفنية لا تحقق مواصفات المطلوبة للشعر ولذلك نحن اذ نشكر الصديق عبدالله ونامل منه دوام المراسلة نعتذر عن نشر القصيدة وكذلك القطعة الادبية الاخرى بعنوان وليد يحمل العناوين لنفس الاسباب وننصحه بالقراءة المكثفة في الشعر والادب لتطوير موهبته واغنائها.

× اما الصديق ابو سالم / غزة فقد ارسل لنا ثلاث تعليقات ، واحد بعنوان لن يعطونا الا الخلاف والتمزق والثاني فلنحدد الحليف الرئيسي والعدو الرئيسي ، ومع انه لا ملاحظة لنا على محتويات الموضوعين فنحن نعتذر عن نشرهما ، ففي العادة تكون التعليقات العربية وغير العربية ضمن مسؤوليات العاملين في الجريدة، وحسب ترتيبات يتفق عليها في هيئة التحرير ، واما الموضوعات المماثلة التي تصل من خارج هيئة التحرير فتنشر اذا كانت مطابقة لخطة العدد وغير مكررة او متأخرة. لذلك نامل من الصديق ان يتوجه للكتابة في موضوعات محلية تعالج بعض قضايا سكان القطاع.

اما التعليق الثالث فهو حول ازمة الحمضيات في قطاع غزة. ولم ننشره لاننا قمنا بنشر تحقيق شامل حول ازمة الحمضيات بمختلف جوانبها في العدد ٣٠٦ وشكرا لصديقنا ابو سالم.